Sudan Rights Watch Network

تقرير لجنة التقصي.. استراتيجيات مُمنهجة لإستهداف المدنيين في حرب أبريل بالسودان

ورقة تقدير موقف | 7 سبتمبر 2025 – السودان

تعرّب "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" عن ترحيبها الواسع والعميق، بتقرير لجنة تقصى الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والذي يلقى الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في السودان. وتعتبر الشبكة أن التقرير يمثل إدانةً صريحة لكافة الاعمال الوحشية وغاية الفظاعة التي ما يزال يُرتكب ضد المدنيين في البلاد. يشجع الشبكة على ضرورة التعاطي مع مثل هذه النتائج بحرص وجدية ومسؤولية حاسمة والسعي الجدي إلى تطبيق التوصيات بشكل عاجل وفعال.

تشير النتائج الواردة في التقرير الأخير للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان إلى أن النزاع المسلح الدائر منذ أبريل 2023 في البلاد، قد تجاوز كل الخطوط الحمراء للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. إذ يؤكد التقرير، بالأدلة والشهادات الميدانية، أن قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، اتبعت استراتيجيات ممنهجة لاستهداف السُكان المدنيين، بما في ذلك القتل الجماعي، التهجير القسري، التدمير الواسع للبنية التحتية الحيوية، واستخدام التجويع كسلاح حرب. هذه الانتهاكات، بحجمها ونسقها، تضع أنماط العنف أمام وضع قانوني خطير يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بل وقد يصل إلى مستوى الإبادة الجماعية والتي تعتبر جريمة ضد الإنسانية.

بالنسبة لـ"شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، تتضح الصورة أكثر في مأساة الفاشر وما حولها، حيث، حسب التقرير الذي جاء بعنوان "حرب الفظائع: استهداف متعمد للمدنيين في السودان"، ارتكبت قوات الدعم السريع وحلفاؤها عمليات قتل واغتصاب جماعي وتهجير قسري استهدفت مجتمعات غير عربية على أسس عرقية واجتماعية وسياسية، مثل الفور والزغاوة والمساليت والتنجر. المذبحة في مخيم زمزم في أبريل الماضي، التي راح ضحيتها أكثر 300 – 1500 مدني، معظمهم من النساء والأطفال، تجسد أوضح مثال على التوظيف الممنهج للعنف العرقي كسلاح حرب. في المقابل، مارست القوات المسلحة السودانية وحلفاؤها الانتهاكات نفسها، بما في ذلك استهداف مجتمع الكنابي في الجزيرة، لتؤكد أن طرفي النزاع يتقاسمان المسؤولية الكاملة عن الكارثة الإنسانية والحقوقية الراهنة.

ووفقاً للتقرير، فإن محمد شاندي عثمان، رئيس بعثة تقصي الحقائق، قال: "إن النتائج التي توصلت إليها تحقيقاتنا لا تترك مجالاً للشك بأن المدنيين يدفعون الثمن الأكبر في هذه الحرب. إذ يقوم الطرفان باستهداف المدنيين عمداً عبر الهجمات، الاعدامات باجراءات موجزة، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب والمعاملة اللاانسانية في مرافق الاحتجاز بما في ذلك الحرمان من الغذاء وخدمات الصرف الصحي والرعاية الطبية"، وأضاف رئيس البعثة:"لم تكن هذه المآسي عرضية، بل هي استراتيجيات متعمدة ترقى إلى مستوى جرائم حرب. إن قوات الدعم السريع ارتكتب جرائم ضد الإنسانية بما في ذلك القتل والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والنهب وتدمير سبل العيش عل نطاق واسع، وقد تصل أحياناً إلى مستوى الاضطهاد والابادة الجماعية".

وتنعكس هذه الانتهاكات في أرقام صادمة: أكثر من 12 مليون نازح، نصف السكان في مواجهة انعدام حاد للأمن الغذائي، وتوقف ثلاثة أرباع المرافق الصحية في أكثر المناطق تضرراً. كما أن الهجمات الممنهجة ضد القوافل الإنسانية والعاملين في الإغاثة، والتي أسفرت عن مقتل 84 من العاملين السودانيين خلال عامين فقط، تمثل تصعيداً خطيراً لتجريم العمل الإنساني وتجويع المجتمعات. هذه الممارسات تضع السودان أمام إحدى أعتى الأزمات الإنسانية في العالم، كما وصفها التقرير.

يبرز التقرير كذلك البعد البنيوي للأزمة، والمتمثل في غياب المساءلة الداخلية واستمرار ثقافة الإفلات من العقاب. المؤسسات القضائية والأمنية القائمة عاجزة أو غير راغبة في التحقيق بجدية، بل تسهم في إدامة العدالة الانتقائية ومنح الحصانة للجناة. هذه الحلقة المفرغة لا تؤدي فقط إلى إعادة إنتاج العنف والانتهاكات، بل ترسخ تفكك الدولة وفقدان ثقة الضحايا في العدالة.

من هذا المنظور، فإن التحرك الدولي ليس خياراً تكتيكياً بل ضرورة استراتيجية. فأوصى التقرير بوضوح بفرض حظر سلاح فعال، ودعم مسار المحكمة الجنائية الدولية، وإنشاء آلية قضائية مستقلة خاصة بالسودان، إضافة إلى استخدام الولاية القضائية العالمية. هذه التوصيات ليست مجرد أدوات قانونية، بل تمثل الحد الأدنى لحماية المدنيين وكسر دائرة الإفلات من العقاب. إن أي تقاعس دولي في هذا السياق لا يعد خيانة للشعب السوداني وحده، بل تقويضاً لمصداقية النظام القانوني الدولي برمته.

وتشير الشبكة إلى أنه، بالنسبة للمنظمات الحقوقية والانسانية السودانية والعاملة في البلاد، فإن التقرير يوفر أرضية قوية لتعزيز خطابها الحقوقي والسياسي على المستويين الوطني والدولي. المطلوب هو تبني مقاربة مزدوجة: الضغط على المجتمع الدولي من أجل إجراءات عاجلة وحاسمة، مع العمل في الوقت ذاته على توثيق الجرائم محلياً وحماية الناجين والشهود وتعزيز أصوات الضحايا. كما ينبغي لهذه الشبكات أن تضع في أولوياتها مواجهة الانقسامات العرقية والاجتماعية التي يستغلها طرفا النزاع، من خلال خطاب حقوقي جامع يركز على العدالة والمواطنة المتساوية.

يؤكد تقدير موقف "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، على أن الوضع الراهن في السودان يتطلب تدخلاً عاجلاً ومتعدد المستويات: قانونياً، سياسياً، وإنسانياً، وطنياً واقليمياً ودولياً. فغياب المساءلة وترك المدنيين تحت رحمة الاستراتيجيات العسكرية الممنهجة يعمق الانهيار الاجتماعي ويهدد بترسيخ دوامة الاستهداف والاضطهاد والإبادة والعنف لعقود مقبلة. العدالة ليست مجرد مسار لاحق للسلام، بل شرط وجودي لأي عملية سياسية مستقبلية، وأي تأجيل أو تقاعس لن يعني سوى المزيد من الدماء والانهيار والقتل المجاني للمدنيين.

توصيات واقتراحات:

في إطار مواجهة التحديات الراهنة في السودان، تؤكد وتوصي "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" بضرورة تبني حزمة من التوصيات العملية التي تعزز من جهود المناصرة والعدالة وحماية الضحايا وأبرزها:

أولاً: على صعيد المناصرة الدولية، ينبغي استثمار التقرير كوثيقة مرجعية لحشد التأييد لدى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وغيرها. كما يتطلب الأمر الضغط من أجل إنشاء آلية قضائية دولية خاصة بالسودان، أسوةً بالتجارب يوغوسلافيا السابقة، والدفع نحو فرض حظر سلاح ملزم وتوسيع العقوبات المستهدِفة على القادة العسكريين والكيانات الداعمة لهم.

ثانياً: في مجال المسارات القانونية، تبرز أهمية دعم جهود المحكمة الجنائية الدولية عبر تقديم ملفات موثقة وشهادات الضحايا. إضافة إلى ذلك، يمكن تفعيل مبدأ الولاية القضائية العالمية بالتعاون مع منظمات حقوقية وشبكات محامين دوليين لتقديم دعاوى أمام محاكم ذات نفوذ اقليمياً ودولياً أوروبية. كما يتطلب الأمر إعداد قاعدة بيانات وطنية محمية لتوثيق الانتهاكات وفق المعايير الدولية، بما في ذلك سلاسل الحفظ والمقابلات المهيكلة والأدلة الرقمية.

ثالثاً: فيما يتعلق بحماية الناجين والشهود، تبرز الحاجة إلى إنشاء برامج طوارئ لدعم كل فئات الضحايا ولاسيما النساء والفتيات الناجيات من العنف الجنسي، تشمل الرعاية الطبية والنفسية مع مراعاة السرية والكرامة. كما يجب إطلاق مبادرات لتقديم الدعم القانوني والمجتمعي للمعتقلين السابقين وأسر الضحايا، إلى

جانب توفير منصات آمنة تُمكّن الضحايا من التعبير عن شهاداتهم وتوظيفها في جهود المناصرة الاقليمية والدولية.

رابعاً، على مستوى العمل المجتمعي المحلي، يصبح من الضروري مواجهة الخطاب العرقي التحريضي بخطاب حقوقي جامع يركز على العدالة والمساواة. ويتطلب ذلك تقوية شبكات المجتمع المدني في كافة أرجاء البلاد لتعزيز الصمود ومناهضة التهجير القسري، فضلاً عن إطلاق حملات إعلامية محلية توثق الانتهاكات بلغة مبسطة لتعزيز الوعي المجتمعي بخطورة الإفلات من العقاب.

خامساً: في مجال الشراكات والتحالفات، ينبغي بناء تحالفات مع منظمات إقليمية ومنظمات دولية كهيومن رايتس ووتش والعفو الدولية و FIDH وغيرها. كما يتطلب الأمر التعاون مع وكالات الأمم المتحدة لضمان ممرات إنسانية آمنة وحماية العاملين في مجال الإغاثة، إضافة إلى التنسيق مع الجاليات السودانية في الخارج لتوظيف نفوذها السياسي والإعلامي في بلدان الشتات.

يخلص تقدير الموقف بالنسبة لـ"شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، إلى أن التقرير الأممي الأخير للجنة تقصي الحقائق بشأن السودان، لا يجب أن يُقرأ بوصفه مجرد إدانة أو ورقة مشروع عمل إعلامي، بل كفرصة استراتيجية لتوحيد الجهود الحقوقية السودانية مع الاقليمية والدولية حول أجندة واضحة وهي: المساءلة الفورية والاستراتيجية، الحماية العاجلة للمدنيين، ورصد وتوثيق الانتهاكات بالأدلة والشهادات، وتفكيك منظومة الإفلات من العقاب. وتؤكد الشبكة على أن أي تلكؤ أو تجزئة في التعاطي مع هذه اللحظة الحرجة والحاسمة، سيعني ترك ملايين المدنيين السودانيين رهائن لحرب الفظائع والإبادة والانهيار المجتمعي، وتشيير الشبكة إلى أن العدالة ليست خياراً مؤجلاً لما بعد السلام، بل هي شرط وجودي لبناء أي سلام ممكن.

السودان – شبكة مراقبة حقوق الإنسان

السودان، 7 سبتمبر 2025